مجلة الدراسات القانونية المقارنة

EISSN:2600-6154 المجلد11/ العـــدد01 (2025)، ص.ص.21-38. ISSN:2478-0022

مكافحة المخدرات بالاتحاد الأوروبي: دراسة في الإصلاحات المؤسساتية

Combating Drugs in the EU: An Overview of Institutional Reforms

نادية ليتيم

Nadia Litim

أستاذة محاضرة قسم "أ"، قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باجي مختار بعنابة

Lecturer Professor A, Specialization : International Public Law, Faculty of law and political science, Annaba Bedji-Mokhtar University

nadia.litim@univ-annaba.dz

تاريخ إرسال المقال: 2025/04/15 تاريخ القبول:2025/06/01 تاريخ النشر:2025/06/11

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة الإصلاحات المؤسساتية التي تبناها الاتحاد الأوروبي، لتعزيز استجابته للتحديات الجديدة المرتبطة بانتشار واستهلاك المخدرات؛ إذ في ظل الانتشار المتعاظم لهذه الظاهرة، وتزايد التهديدات الناتجة عنها، توجب على الاتحاد الأوروبي إدخال إصلاحات مؤسساتية عميقة، تجسدت أساسا في إنشاء وكالة متخصصة في المخدرات سنة 2023.ولقد توصلت الدراسة إلى عديد من النتائج الهامة، يُذكر من أهمها أن استحداث وكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات يُشكل خطوة حيوية في مجال مكافحة المخدرات، خاصة وأنها شرعت في وضع شبكة أوروبية جديدة لتوفير مختلف المعلومات الطبية والقانونية، والمعلومات الخاصة بالسموم والإدمان، والتي دخلت حيز التنفيذ أواخر سنة 2024. وتعد وكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات الهيئة الأساسية الوحيدة المتخصصة في جرائم المخدرات بدول الاتحاد الأوروبي، إذ تتولى جمع وتحليل ونشر مختلف المعلومات المتعلقة بهذه الجرائم، ومدى استفحالها في المجتمع الأوروبي، وكذا دراسة تداعياتها المختلفة، من أجل رسم السياسات ووضع المبادرات لمكافحة المخدرات بدول الاتحاد.

كلمات مفتاحية:

المخدرات؛ الاتحاد الأوروبي؛ الوكالة؛ الاستراتيجية؛ الإصلاحات.

Abstract:

***Email**: nadia.litim@univ-annaba.dz* **المؤلف المرسل: نادية ليتيم**

This research paper aims to study the institutional reform adopted by the European Union, in order to fighting drugs and its increasing threats. In fact, the EU introduces profound institutional reforms, represented by the establishment of a specialized drug agency in 2023. The study adopted the descriptive method and reached a number of conclusions and proposals, the most important of which is that the creation of the EU Drugs Agency considered as vital step in combating drugs, especially since it has developed a new European network to provide various medical and legal information, which entered into effective in 2024. In fact, The EU Agency for Drugs is the only primary agency specializing in drug crime in the European Union. It is responsible for collecting, analyzing and disseminating information on the drug phenomenon in the EU and its various repercussions, in order to develop policies and initiatives to combat drugs.

Keywords:
Drugs; EU; Agency; The strategy; Reforms.

مقدمة

مما لا شك فيه أن ظاهرة المخدرات غير المشروعة تعد أكثر الظواهر خطورة، ليس فحسب لما تُلحقه من تأثيرات وعواقب سلبية مدمرة على الأشخاص الذين يتعاطونها، تصل حتى إلى الموت، وعلى أسرهم ومجتمعاتهم، بل أيضا لما لها من تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة، ولما تشكله من تهديدات أمنية مرتبطة بالعنف والفساد ومختلف أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

ولا يخفى أن السنوات الأخيرة، شهدت ارتفاعا مخيفا في معدلات استهلاك المخدرات بالعالم أجمع، وبدول الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، التي أصبحت مسرحا لأنواع مختلفة من المخدرات، وهو ارتفاع ساهم فيه بشكل ملفت تزايد استخدام منصات التواصل الاجتماعي والتطبيقات الرقمية والإنترنت، وكذا شبكات الويب المظلم لتهريب المخدرات، بل وحتى خلال أزمة كوفيد-19 لم تتراجع معدلات انتشار المخدرات بدول الاتحاد الأوروبي، بل استمرت في التزايد والارتفاع.

واليوم، أضحى الاتجار غير المشروع بالمخدرات الذي تديره عصابات الجريمة المنظمة أحد أخطر التهديدات الأمنية التي تواجه أوروبا، وهو ما يتضح أساسا من خلال العدد المتزايد لعمليات ضبط المخدرات، وتصاعد العنف الذي تلجأ إليه الشبكات الإجرامية، سعياً وراء تحقيق الأرباح العالية.

ولقد كان من الطبيعي، أن يُولي الاتحاد الأوروبي عناية بالغة بظاهرة استهلاك وانتشار المخدرات بدوله، بل وأصبحت قضية مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة أولوية سياسية لدى عديد من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، والذي لم يكتف فحسب بتحصين حدوده الخارجية وتشديد أمنه الداخلي، ومضاعفة الرقابة على سوق الأدوية

بدوله، بل سعى جاهدا إلى تخفيض الطلب على المخدرات غير المشروعة كخطوة مبدئية إلى حين بلوغ الاستئصال الجذري لهذه الآفة.

ولذا، قام بتبني استراتيجية متكاملة للمخدرات، تقوم في المقام الأول على توفير نظم معلوماتية شاملة حول واقع الظاهرة، ومدى تفشيها في المجتمع، إيمانا منه أن الوقوف على الواقع ومعرفة الأرقام الحقيقية تسمح بتحديد حجم المشكلة، وتسمح بالتالي باتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بمعالجة المخدرات، وهو ما تجسد بالفعل في استحداث وكالة خاصة بالمخدرات.

- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من اعتبارات عدة، تتعلق أساسا في كونها تعالج ظاهرة المخدرات، التي أضحت أكثر الظواهر انتشار في العالم أجمع لما لها من عائدات مغرية، وأكثرها خطورة لارتباطها الوثيق بمختلف أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

كما تنبع أيضا أهمية هذه الدراسة في كونها تُمكن من الاطلاع على تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة المخدرات، وهي تجربة تستحق كل دراسة واهتمام، خاصة وأنها تسمح بالتعرف على استراتيجيته للمخدرات وما تضمنته من تدابير قانونية ومؤسساتية طموحة.

- منـهج الـدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة أساسا على المنهج الوصفي، باعتباره أكثر المناهج ملائمة للوقوف على الإصلاح المؤسساتي الذي تبناه الاتحاد الأوروبي، لتعزيز استجابته للتحديات الجديدة المرتبطة بانتشار واستهلاك المخدرات بدوله.

كما اعتمدت أيضا على عديد من الأدوات البحثية، كأداة تحليل المضمون، والتي استخدمت أساسا لدراسة استراتيجية الاتحاد الأوروبي للمخدرات للفترة الممتدة من 2021-2025. كما تم استخدام الأداة الإحصائية لتقديم أرقام وإحصائيات حديثة، بشأن معدلات انتشار المخدرات بدول الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الأخيرة.

- إشكالية الدراسة:

تتعلق الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية بدراسة وتحليل مضمون الإصلاحات التي أدخلها الاتحاد الأوروبي على هيئته المتخصصة بمكافحة المخدرات، لتعزيز دورها ومنحها مزيد من السلطات والصلاحيات والفعالية. بتعبير آخر، تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي: **ما مدى فعالية الإصلاحات المؤسساتية التي كرسها الاتحاد الأوروبي للوقاية من انتشار جرائم المخدرات ومكافحتها؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية، جملة من التساؤلات الفرعية، يُذكر من أهمها:

- ما هو المفهوم الأوروبي للمخدرات؟
- إلى أي مدى تنتشر ظاهرة المخدرات بالمجتمعات الأوروبية؟
- ما هي أهم التدابير التي تضمنتها استراتيجية الاتحاد الأوروبي للمخدرات للفترة الممتدة من 2021-2025؟

-فيما يتمثل حجم الموارد المالية التي يخصصها الاتحاد لمكافحة جرائم المخدرات في إطار صندوق الأمن الداخلي للفترة الممتدة من 2021 إلى 2027؟

- **تقسيمات الدراسة:**

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين اثنين: يتعلق الأول منهما بتحديد الأطر المفاهيمية للمخدرات، من خلال تعريفها وتبيين آخر الإحصائيات بشأنها.

أما المحور الثاني، فيتعلق بدراسة إصلاحات النظام المؤسساتي لمكافحة المخدرات بالاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تحليل مضمون الاستراتيجية الأوروبية للمخدرات للفترة الممتدة من 2021-2025، وكذا دراسة الإصلاحات الجديدة التي اشتملت أساسا استحداث وكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات وعددا من الصناديق المالية ذات الصلة بمكافحة المخدرات.

أولا- المخدرات بالاتحاد الأوروبي: الأطر المفاهيمية

يعود اهتمام الاتحاد الأوروبي بمكافحة جرائم الاتجار بالمخدرات إلى منتصف الثمانينات من القرن المنصرم؛ حيث اتخذ الاتحاد الأوروبي آنذاك عديد من القرارات الهامة، من أهمها المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لسنة 1988. وابتداء من هذه الفترة، شرع الاتحاد الأوروبي في تنسيق سياساته فيما بين دوله في جميع المسائل المتعلقة بجرائم المخدرات، ووضع أول برنامج أوروبي لمكافحة المخدرات سنة 1990، (Bergeron, 2010, p. 86) خاصة مع ازدياد معدلات هذه الجرائم وتعاظمها بصورة مخيفة.

1. التعريف الأوروبي للمخدرات:

من الصعوبة بمكان، وضع تعريف شامل لمصطلح المخدرات، إذ لم يتم لغاية اليوم تحديد وضبط نطاق هذا المصطلح، الذي لم يتوقف عن التغير والتوسع، نظرا للكم الهائل من البيانات التي عرفها هذا المصطلح خلال الأربعين سنة الماضية، إذ شمل استخدامه مجالات وميادين عدة؛ كالعلوم الاجتماعية وعلم الأعصاب وعلم الأوبئة والعلوم الطبية والصيدلانية والسياسية والقانونية.... الخ. (Batel, 2017, p. 16)

وتشير كلمة مخدرات المخدرات في اللغتين الفرنسية والإنجليزية إلى كل مادة لها تأثيرات على الكائنات الحية، إذ تشتمل في معناها هذا على مختلف المواد الكيميائية المستخدمة في العلاج، وكذا مختلف المنتجات المستهلكة بطرق متنوعة، بغية الترفيه عن النفس، وتعزيز القدرات الحسية وتشويشها، وتعديل سلوك الفرد، أو أفكاره أو حالته النفسية. فهي تعني بذلك مختلف المركبات والمواد التي تحقق للأشخاص المتعة والتي قد تصل إلى درجة الإدمان عليها. (Batel, 2017, p. 16)

وفي الواقع، معظم التعريفات الأوروبية لمصطلح "المخدرات" تعريفات غير دقيقة، كتلك التي يقترحها المركز الوطني للمصادر النصية والمعجمية الذي يُعرفها بكونها تلك "المادة الطبيعية أو المصنعة التي يُؤدي استهلاكها إلى التأثير على الكائنات الحية." كما عرفها بعض الباحثين الأوروبيين، أمثال الباحث "بيار أرنود شوفي" " Pierre-Arnaud

Chouvy " بكونها"منتج مخدر أو مهلوس، مثل: الماريجوانا، المسكالين، إل إس دي، الحشيش، الهيروين، الأفيون، الكوكايين، والذي يُؤدي استخدامه إلى التسمم والإدمان."

ويُلاحظ أن هذا التعريف الأخير ركز على أنواع المخدرات أكثر من تركيزه على تحديد مفهومها. كما أنه استخدم ألفاظا مثيرة للجدل؛ مثل التسمم والإدمان، وهي خصائص غير أساسية في المخدر. (Pierre-Arnaud Chouvy, 2023, p. 7)

وفي ذات السياق، يعرف الباحث القانوني "ألان مورال" المخدرات بكونها "مختلف الأدوية والمواد الكيميائية التي من شأنها أن تعدل عمل الدماغ، وأن تسبب تغيرات نفسية وسلوكية؛ إذ يرتب استخدامها في الغالب ثلاثة أنواع من المخاطر والمضاعفات المحتملة: أولها التسمم، وثانيها الإدمان وثالثها الاضطراب والتأثيرات الجامحة التي قد تصل إلى الوفاة. (More, 2019, p. 65)

وبالرجوع إلى نص المادة الثالثة من لائحة الاتحاد الأوروبي رقم: 2023/1322 الصادرة في السابع والعشرون من شهر جوان سنة 2023 فإنها تعرف المخدرات بكونها:

"– كل مادة تُغطيها اتفاقية الأمم المتحدة الوحيدة للمخدرات لعام 1961، بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام 1972، أو باتفاقية الأمم المتحدة بشأن المؤثرات العقلية لعام 1971؛

– المواد المدرجة في مرفق القرار الإطاري للمجلس الأوروبي رقم: 11/757/2004؛

–المؤثرات العقلية ذات التأثير النفساني الجديدة. (Règlement 2023/1322 Du Parlement Européen Et Du Conseil du 27 Juin 2023 Relatif à L'Agence de l'Union Européenne, 2023)

أما الهيئة الوزارية الفرنسية لمكافحة المخدرات والسلوكيات الإدمانية (ميلديكا)، فقد عرفت المخدرات باعتبارها كل "مُؤثر عقلي أو مُؤثر نفسي يُعطل عمل الجهاز العصبي المركزي (الأحاسيس، التصورات، والحالات المزاجية، والمشاعر، والمهارات الحركية) أو التي تُؤثر على حالات الوعي." (Pierre-Arnaud Chouvy, 2023, p. 7)

ويُلاحظ أن هذا التعريف أكثر دقة وشمولية من التعريفات المقدمة، خاصة وأنه يُعرف المخدرات بالنظر إلى تأثيراتها النفسية والجسمانية على الأفراد. وعليه، يعتبر من قبيل المخدرات كل المؤثرات التي تُرتب هذه التأثيرات، مهما كانت تسميتها أو نوعها.

ولا خلاف، أن تعاطي المخدرات واستهلاكها له تداعياته الوخيمة على الفرد والمجتمع، إذ لا تؤدي فحسب إلى العزلة الاجتماعية وزيادة معدلات الجرائم في المجتمع، وكذا تعرض المستهلكين إلى كافة أنواع العقوبات الاجتماعية والجنائية، بل لها أيضا مخاطر جسيمة على الصحة الإنسانية، من خلال زيادة احتمالية التعرض للموت بسبب تأثير المادة المحقونة على الجسم، أو حتى الاصابة ببعض الأمراض المميتة كفقدان المناعة.

وفي هذا الصدد، يقول الباحث القانوني "فيليب باثال": "إن سياسة الصحة العامة المثالية في أي بلد ينبغي أن تؤخذ قضية المخدرات في الاعتبار، نظرا لجسامة الأضرار الصحية والاجتماعية، الفردية والاجتماعية التي ترتبها، بل ويجب على السلطات الصحية تصنيف المخدرات من قبيل الأخطار الحاسمة التي ينبغي ان تحظى بالأولوية." (Batel, 2017, p. 16)

2. المخدرات بالاتحاد الأوروبي: أرقام وإحصائيات

يُعد سوق المخدرات غير المشروعة أحد مصادر الدخل الرئيسة للمنظمات الإجرامية في الاتحاد الأوروبي؛ حيث لا تقل العائدات الناتجة عن هذه الجرائم عن ثلاثين مليار يورو سنويًا. (Politique de l'UE en Matière de Drogue, 2024) ولقد أشار تقرير يرصد وضع الاتجار بالمخدرات واستهلاكها بالاتحاد الأوروبي، الصادر عن المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان سابقا لعام 2023، أن 87,4 مليون من الأشخاص البالغين بالاتحاد الأوروبي قد استهلكوا المخدرات غير المشروعة مرة واحدة على الأقل.(Le marché de La Drogue dans l'UE, 2023)

كما أضاف ذات التقرير أن معدلات استهلاك وانتشار المخدرات بدول الاتحاد الأوروبي في تزايد مستمر، حيث تزايد انتشار الهيروين، الكوكايين، الامفيثامينات، م.د.م.أ، وهي نوع من الأمفيتامينات، وحبوب السعادة (اكستاسي)، وكذا مخدر القنب، (Le marché de La Drogue dans l'UE, 2023) وهو ما يوضحه أكثر الجدول التالي:

جدول رقم: [1] معدل استهلاك المخدرات بالاتحاد الأوروبي سنة 2023 مقارنة بسنة 2016

نوع المخدر	عدد مستهلكي المخدرات سنة 2023 بالمليون	معدل الزيادة مقارنة بسنة 2016
القنب الهندي	22,6	% 9,6
الكوكايين	3,7	%42,3
حبوب السعادة و م.د.م.أ	2,3	%12,6
الأمفيتامينات	2	% 37,9

Source:
Le marché de La Drogue dans l'UE, Conseil de L'Europe, Publié en 2023, Consulté le: 20/03/2025, Disponible sur: https://www.consilium.europa.eu/fr/infographics/eu-drug-market/#:~:text=Consommation%20de%20drogue,'hommes%20%E2%80%94%2040%20%25%20de%20femmes

وفي ذات السياق، أكدت الإحصائيات التي نشرها موقع "ستاتيستا" "Statista" سنة 2024، وهو الموقع الرسمي للإحصائيات بدول الاتحاد الأوروبي، تزايد معدلات استهلاك المخدرات بدول الاتحاد الأوروبي، خاصة مخدر القنب الهندي الذي يُعد أكثر أنواع المخدرات استهلاكا بدول الاتحاد، وهو ما يوضحه أكثر الشكل التالي:

الشكل رقم: [1] إحصائيات سوق المخدرات بالاتحاد الأوروبي لعام 2024

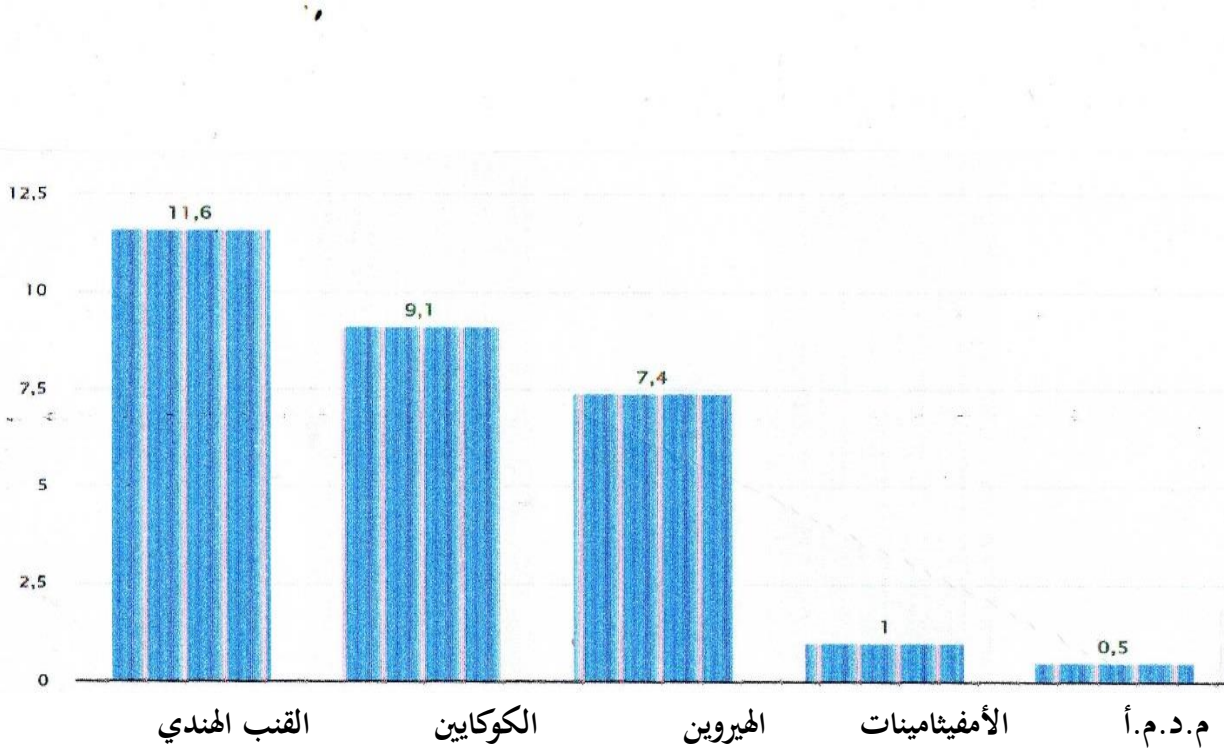

***Source**:*
Estimation du Chiffre d'Affaires du Marché des Substances Illicites en Europe par Type de Drogue (en milliards d'euros), Statista, Publié en 2024, Consulté le: 21/03/2025, Disponible sur: https://fr.statista.com/statistiques/604962/estimation-valeur-revenus-marche-drogue-europe/

إضافة إلى ما سبق، يشير تحليل المؤشرات المتعلقة بانتشار المخدرات غير المشروعة شائعة الاستخدام في الاتحاد الأوروبي لعام 2023، إلى أن الطلب على المخدرات بجميع أنواعها لا يزال مرتفعا، كما أن السوق الأوروبية أصبحت تشهد اليوم انتشار مجموعة واسعة من الأدوية المخدرة على نطاق واسع، والتي غالباً ما تكون متاحة بسهولة تامة.

كما أكد ذات التحليل استمرار عمليات حجز كميات ضخمة من المخدرات، التي يتم تهريبها إلى أوروبا في حاويات شحن عبر مختلف الوسائط، حيث أصبحت سلاسل التوريد التجارية هدفًا رئيسيًا لنشاط المجموعات الإجرامية المنظمة، كما لا تزال أوروبا أيضًا منطقة توليد مهمة لبعض المواد المخدرة، وخاصة المخدرات الاصطناعية والقنب. (The Drug Situation in Europe Up : An Overview and Assessment of Emerging Threats and New Developments, 2023)

ولقد أكد أحدث تقرير صدر عن وكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات بتاريخ الحادي عشر من شهر جوان سنة 2024، أن حوالي مليون مواطن أوروبي قد عانوا من مشكلات صحية نتيجة تعاطي المواد الأفيونية، ولقي ما لا يقل عن 6166 شخص حتفه بسبب الجرعات الزائدة من المخدرات سنة 2021.

وهذه الاحصائيات قد تعاظمت بنسبة هائلة خلال سنة 2024، حيث ارتفع عدد الوفيات من الفئة العمرية من مواطني الاتحاد الأوروبي الأقل من عمر 25 سنة بنسبة 10% من كلا الجنسين، وبنسبة 50% من الرجال و38% من النساء المنتمين إلى الفئة العمرية الممتدة من 25 سنة إلى 44 سنة، وهي الفئة الأكثر وفاة من تعاطي المخدرات بدول الاتحاد؛ وهو ما يوضحه أكثر الشكل التالي؛ حيث يشير اللون الأزرق إلى فئة الرجال، أما اللون الأخضر فيشير إلى فئة النساء:

الشكل رقم: [2] نسبة ارتفاع معدلات الوفاة بسبب استهلاك المخدرات بالاتحاد الأوروبي سنة 2024

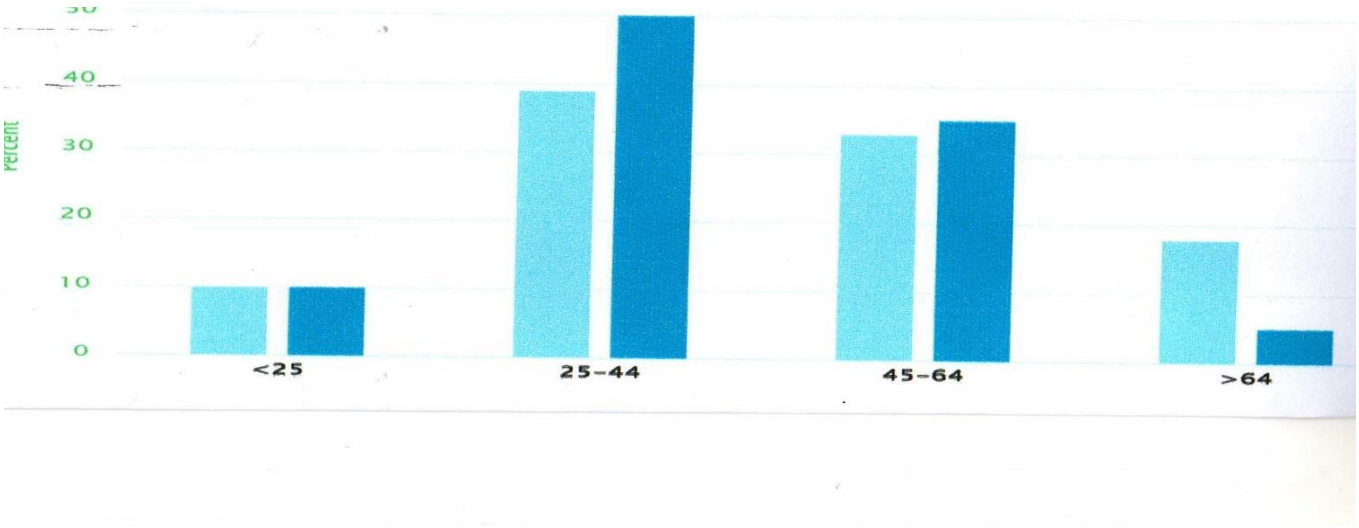

***Source**:*
Drug-induced deaths: The current situation in Europe (European Drug Report 2024), Published in 2024, Accessed: 11/04/2025, https://www.euda.europa.eu/publications/european-drug-report/2024/drug-induced-deaths_en

ولا جدل، أن هذه الإحصائيات المخيفة السابق تبيانها، تُؤكد لا محالة مدى تأثير المخدرات على الصحة الإنسانية، ومدى الانتشار الواسع للمخدرات بدول الاتحاد الأوروبي، التي أصبحت بلا منازع من أسواق المخدرات الكبرى في العالم، خاصة بالنظر إلى موقعها الجغرافي، وكذا التطور الهائل الذي تشهده بفضل وسائل الاتصالات الإلكترونية، وهذا ما تطلب إدخال الاتحاد الأوروبي لإصلاحات مؤسساتية عميقة، لتعزيز قدراته في مجال محاربة استهلاك المخدرات وانتشارها بالسوق الأوروبية.

ثانيا- إصلاح النظام المؤسساتي لمكافحة المخدرات بالاتحاد الأوروبي:

وجب بداءة التوضيح، أن الاتحاد الأوروبي يمتلك عديد من المؤسسات والهيئات التي تُعنى بمحاربة الجرائم بصفة عامة، بما فيها جرائم المخدرات؛ يُذكر من بينها أساسا: وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (يوروبول)، الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل (فرونتكس)، وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون القضائي في المسائل الجنائية

(يوروغست)، وكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القانون (سيبول). (Politique de l'UE en Matière de Drogue, 2024)

إلا أن الهيئة الأساسية الوحيدة المتخصصة بجرائم المخدرات بدول الاتحاد الأوروبي تتمثل في وكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات، التي حلت محل المركز الأوربي لرصد المخدرات والإدمان، مع توسيع المهام الموكلة لها وتعزيز سلطاتها ودورها في مجال مكافحة المخدرات.

كما استكملت هذه الإصلاحات باستحداث عديد من الصناديق المالية، لتمويل عمليات محاربة المخدرات من جهة أولى، وتعزيز وحماية صحة المواطنين الأوروبيين من تداعيات المخدرات من جهة ثانية.

وتأتي هذه الإصلاحات التي أُدخلت تنفيذا لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي للمخدرات للفترة الممتدة من 2021 إلى 2025، التي تعكس رؤيته المستقبلية وخارطة طريقه، المتضمنة أهم التدابير التي يتعين عليه اتخاذها.

1.الإستراتيجية الأوروبية لمكافحة المخدرات 2021-2025:

عمل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على مدى العقدين الماضيين، على تطوير نهج مشترك لمكافحة التأثيرات الأمنية والصحية الناجمة عن الاتجار بالمخدرات وتعاطيها. ويرتكز نهج الاتحاد الأوروبي على العناصر التالية:

-التقييم الدوري للسياسات والتدابير المتخذة في المسائل المتعلة بالمخدرات؛

- تحقيق التوازن بين خفض المعروض من المخدرات وخفض الطلب عليها؛

- التعددية التخصصية، نظراً للطبيعة المتداخلة لظاهرة المخدرات؛

- الابتكار والاستشراف، نظرا لتعقد قضايا المخدرات وسوق المخدرات؛

- احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والإنصاف في الصحة؛

- مشاركة المجتمع المدني.

ولقد تم التأكيد على هذا النهج في استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن المخدرات (2021-2025)، التي وافق عليها المجلس الأوروبي في ديسمبر 2020، إذ تؤسس هذه الاستراتيجية الإطار السياسي وتحدد أولويات سياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمخدرات، وتهدف بشكل أساسي إلى ضمان مستوى عال من الحماية الصحية والاستقرار والأمن الاجتماعي. (Politique de l'UE en Matière de Drogue, 2024)

بتعبير آخر، تعكس استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة المخدرات" Stratégie de l'UE en matière de drogue" والتي تم تطويرها تدريجياً على مدى العقود الثلاثة الماضية، رغبة الاتحاد الأوروبي في المضي، ضمن الإطار المميز للاتحاد الأوروبي، إلى ما هو أبعد مما تتطلبه الاستراتيجية العالمية والصكوك القانونية للأمم المتحدة في هذا الشأن. (Estievenart, 2010, p. 41)

وفي الواقع، تُشكل هذه الاستراتيجية إطار السياسة العامة للاتحاد الأوروبي؛ إذ تُحدد الأولويات العامة لسياسته بشأن المخدرات للفترة الممتدة من 2021-2025، كما تُعد بمثابة الأساس لخطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن المخدرات لنفس الفترة، والتي من أهم ما أسفرت عليه إصلاح المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان.

وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز وتحسين رفاهية المجتمع الأوروبي، وحماية الصحة العامة، وتحسين المعرفة الصحية، والسعي لمكافحة ظاهرة المخدرات، باستخدام نهج متكامل قائم على التنسيق والتعاون المشترك على جميع المستويات الوطنية والأوروبية والدولية.(Stratégie De L'UE En Matière De Drogue 2021-2025, 2021, p. 11)

وتتمحور الاستراتيجية حول مجالات ثلاث تستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، والتي يجب أن تُساهم جميعها في تحقيق هدفها، وتتمثل هذه المجالات فيما يلي:

– الحد من إمدادات المخدرات من خلال تعزيز الأمن؛

– مكافحة الأضرار المرتبطة بالمخدرات؛

– تخفيض الطلب على المخدرات من خلال الوقاية والعلاج والرعاية. (Lambrette, 2018, p. 67)

كما حددت ثلاثة موضوعات متقاطعة تدعم مجالات العمل؛ والمتمثلة في التعاون الدولي، البحث والابتكار الاستشراف، وكذا التنسيق والحوكمة والتنفيذ. وفي شهر جوان سنة 2021، وافق المجلس على خطة عمل تحدد التدابير اللازمة ذات الصلة بهذه المجالات وتلك الموضوعات، بغية تحقيق الأولويات المحددة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمخدرات. (Politique de l'UE en Matière de Drogue, 2024)

وفي هذا السياق، يقول الباحث: "جرقوري لمبغاث" "Grégory Lambrette" "إن هذه الاستراتيجية وخطة العمل المرفقة بها، التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي، باسم احترام كرامة الإنسان والحرية والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، تُؤكد أساسا على تخفيض العرض والطلب على المخدرات، إذ تتبنى سياسة حظر شامل للمخدرات مع الحد من المخاطر والأضرار المرتبطة بها.

وهذا الأمر لا يعني فشل سياسة الاستئصال الكامل، التي تُعد هدفا غير واقعي بالمرة، بل يعني ببساطة جعل هذه الاستراتيجية أكثر انسجاما مع الواقع، وأكثر شمولية وتطورا لبلوغ عالم بدون مخدرات. (Stratégie De L'UE En Matière De Drogue 2021-2025, 2021, p. 13)

إضافة إلى ما سبق، نصت الاستراتيجية على ضرورة اتخاذ عددا من التدابير العاجلة من أجل:

- استهداف المنظمات الإجرامية رفيعة المستوى؛

- التتبع والتجميد والمصادرة لجميع منتجات المنظمات الإجرامية النشطة في أسواق المخدرات غير المشروعة، لاسيما مصادرة الأدوات التي يستخدمونها.

- مكافحة الجرائم المتعلقة بالمخدرات، مع التركيز بشكل خاص على علاقتها بالعنف والفساد وغيرهم من التهديدات الأمنية؛

- مكافحة تهريب المخدرات وتعزيز مراقبة نقاط العبور غير الشرعية داخل حدود الاتحاد الأوروبي؛

- محاربة أسواق المخدرات واستخداماتها غير المشروعة في البيئة الرقمية؛

- تعزيز الرقابة وتطوير أساليب التحقيق عبر مختلف مجالات الاتحاد الأوروبي البرية والبحرية والجوية. (Stratégie De L'UE En Matière De Drogue 2021-2025, 2021, p. 16)

وتطبيقا لمضمون هذه الاستراتيجية، أصدر المجلس والبرلمان الأوروبي، اللائحة رقم: 1322/2023 المتعلقة باستحداث وكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات. ويجدر الإشارة، أن مجلس أوروبا سبق وتبنى عديد من اللوائح القانونية المتعلقة بمكافحة المخدرات؛ يُذكر من أهمها:

- اللائحة رقم : 2004/273 المؤرخة 11 فيفري 2004 بشأن سلائف المخدرات؛

- اللائحة رقم: 101/2003 الصادرة في 3 نوفمبر 2003 المتعلقة بتصنيع بعض المواد المخدرة غير المشروعة والمؤثرات العقلية وطرحها في الأسواق؛

- وكذا اللائحة رقم: 90/3677 المؤرخة 13 ديسمبر 1990 والمتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لمنع استخدام بعض المواد في التصنيع غير المشروع للمخدرات أو المؤثرات العقلية...الخ.

وينبغي الإضافة في هذا الصدد، أن المفوضية الأوروبية قد وضعت بتاريخ الثامن عشر من شهر أكتوبر سنة 2023، خارطة طريق جديدة للاتحاد الأوروبي لتعزيز مكافحة الاتجار بالمخدرات والشبكات الإجرامية. والتي تأتي لتكمل استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مجال المخدرات؛ إذ تهدف أساسا إلى تغطية أربعة مجالات ذات أولوية في الأمدين القريب والمتوسط:

- تعزيز مرونة منصات الخدمات اللوجستية: تحالف الموانئ الأوروبية؛
- تفكيك الشبكات الإجرامية عالية الخطورة؛
- تعزيز التعاون الدولي. (Politique de l'UE en Matière de Drogue, 2024)

2. استحداث وكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات:

من أجل الحد من انتشار المخدرات ومكافحة الجرائم المرتبطة بها، تعين على الاتحاد الأوروبي العمل على تعزيز قدراته الأمنية، خاصة من خلال تنسيق التعاون القضائي فيما بين دوله، وكذا تعزيز التعاون بين سلطات إنفاذ القانون وإدارة الحدود والاستخبارات والتحقيقات المشتركة، للتمكن من محاربة وحظر ومصادرة الأصول الإجرامية، لاسيما وأن توليد المخدرات غير المشروعة والاتجار بها واستهلاكها لا يتوقف عند الحدود؛ فمكافحة ظاهرة المخدرات غير المشروعة مسؤولية مشتركة على جميع دول العالم. (Politique de l'UE en Matière de Drogue, 2024)

ولذا، كان لزاما على مجلس أوروبا إصلاح هيئته الوحيدة المتخصصة في هذا الشأن، والمتمثلة في المركز الأوربي لرصد المخدرات والإدمان" L'Observatoire européen des drogues et des toxicomanies (EMCDDA)" وذلك باستبداله بهيئة جديدة كاملة الصلاحيات مع تعزيز دورها وسلطاتها، وتتمثل هذه الهيئة في وكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات "Agence de l'UE sur les drogues " التي أصبحت السلطة المرجعية في مجال المخدرات غير المشروعة في الاتحاد الأوروبي، وذلك بموجب لائحة المجلس والبرلمان الأوروبي رقم: 322/2023 الصادرة بتاريخ السابع والعشرون من شهر جوان 2023. (Politique de l'UE en Matière de Drogue, 2024)

وفي هذا السياق، نصت المادة الأولى من هذه اللائحة على ما يلي: "تنشأ بموجب هذه اللائحة وكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات، يُشار إليها باسم "الوكالة." تحل الوكالة وتخلف المركز الأوروبي للمخدرات والإدمان الذي تم إنشاؤه بموجب اللائحة رقم 2006/1920." (Règlement 2023/1322 Du Parlement Européen Et Du Conseil du 27 Juin 2023 Relatif à L'Agence de l'Union Européenne, 2023)

كما أضافت المادة الثانية من ذات اللائحة: "تُعد الوكالة هيئة اتحادية ذات شخصية اعتبارية. وتتمتع في كل دولة عضو بالأهلية القانونية الكاملة التي يمنحها القانون الوطني للأشخاص الاعتباريين، ولها على وجه الخصوص سلطة تحويل أو التصرف في الأموال المنقولة وغير المنقولة، واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها." (Règlement 2023/1322 Du Parlement Européen Et Du Conseil du 27 Juin 2023 Relatif à L'Agence de l'Union Européenne, 2023)

وبمقتضى اللائحة رقم: 322/2023 مُنح للوكالة التي يتواجد مقرها ببرشلونة، مختلف الوسائل اللازمة للقيام بما يلي:

– تعزيز استجابة الاتحاد الأوروبي للتحديات الجديدة المتعلقة بالصحة والسلامة التي تطرحها المخدرات غير المشروعة بشكل أكثر فعالية؛

– تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء؛

– المساهمة في مكافحة المخدرات على المستوى الدولي؛

– تقديم بيانات وتحليلات علمية مستقلة حول جميع التهديدات المتعاظمة للمخدرات، وحماية المواطنين الأوروبيين من الأضرار المرتبطة بالمخدرات.

بتعبير آخر، تتولى وكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات القيام بالوظائف التالية:

– مراقبة ظاهرة المخدرات في أوروبا واقتراح الحلول للمشاكل المتعلقة بالمخدرات؛

–تطوير قدرات تقييم التهديدات في مجالات الصحة والأمن، بما يساهم في تمكين الاتحاد الأوروبي من الاستعداد بشكل أفضل لتحديد هذه التهديدات الجديدة والاستجابة لها؛

– إصدار الانذارات، من خلال استحداث نظام أوروبي جديد للإخطار بالمخدرات (يكمل أنظمة الإخطار الوطنية ونظام التنبيه السريع للاتحاد الأوروبي للمواد المؤثرة على العقل الجديدة)، خاصة عند ظهور مواد عالية الخطورة في السوق الأوروبية؛

–اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تعاطي المخدرات، والتعامل مع تداعياته السلبية على الصحة؛

– ادارة شبكة مختبرات الطب الشرعي وعلم السموم لتعزيز تبادل المعلومات حول الاتجاهات والتطورات الجديدة وتدريب الخبراء الوطنيين في مجال علم السموم الشرعي؛

–تطوير وتعزيز التدخلات القائمة على الأدلة والممارسات الجيدة؛

– توفير الأبحاث والدعم بشأن القضايا المتعلقة بالصحة وكذلك أسواق الأدوية وإمدادات الأدوية؛

–تدعيم التقييم المستقل وتطوير السياسات القائمة على الأدلة؛

-تقديم الدعم اللازم للاتحاد الأوروبي في مكافحة المخدرات على المستوى الدولي؛

-تعزيز دور نقاط الاتصال الوطنية لضمان تزويد الوكالة بالبيانات ذات الصلة بالمخدرات؛

- مراقبة التطورات في مجال الاتجار بالمواد الأولية للمخدرات والمساهمة في تنفيذ التشريعات الأوروبية ذات الصلة. (Agence de l'Union européenne sur les drogues, 2024)

وينبغي الإشارة في هذا السياق، أن لدى الاتحاد الأوروبي اليوم قناعة راسخة بأن معلومات الطب الشرعي وعلم السموم أصبحت عناصر أساسية لفهم التطورات في سوق المخدرات، وتقدير مختلف الآثار الصحية المترتبة على تغير أنماط استهلاك المخدرات. وقبل استحداث وكالته للمخدرات، لم تكن هذه المعلومات متوفرة بشكل كافٍ، ولذا فان استحداثه لهذه الوكالة يشكل خطوة حيوية، خاصة وأنها شرعت في وضع شبكة أوروبية جديدة تضم مختبرات الطب الشرعي وعلم السموم، بهدف تعزيز القدرات وموارد المعلومات في هذا المجال، : (The Drug Situation in Europe Up An Overview and Assessment of Emerging Threats and New Developments, 2023) هذه الشبكة التي دخلت حيز التنفيذ في الثاني من شهر جويلية عام 2024.

بتعبير أكثر اختصار، تقع على وكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات مهمة رئيسة، تتمثل في جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بجميع النواحي الخاصة بظاهرة المخدرات بدول الاتحاد الأوروبي، وتزويد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بمعلومات واقعية وقابلة للمقارنة حول المخدرات وإدمان المخدرات وعواقبها، من أجل توجيه عملية صنع السياسات وتوجيه المبادرات لمكافحة المخدرات،(Politique de l'UE en Matière de Drogue, 2024) ولكن كجزء من ولايتها المعززة، فإنها سوف تكون قادرة أيضا على:

- تطوير قدرات تقييم التهديدات العامة للصحة والسلامة، لتحديد التهديدات الجديدة بسرعة، وإجراء دراسات استشرافية بانتظام لتحديد التحديات المستقبلية؛

- التقييم الشفاف للاستهلاك المتعدد للمخدرات؛ أي استهلاك المخدرات المرتبط بمواد أخرى مشروعة أو غير مشروعة، والتي تنتشر على نطاق واسع وبشكل متزايد بالسوق الأوروبية؛

- تعزيز تعاونها مع جهات الاتصال الوطنية، بما يسمح بتزويد الوكالة بالبيانات ذات الصلة بواقع انتشار المخدرات على الصعيد الوطني؛

-إنشاء شبكة من المختبرات التي ستسمح للوكالة بالوصول إلى المعلومات الطبية والقانونية والمعلومات الخاصة بالسموم والإدمان؛

- زيادة الوعي وإصدار الانذارات بظهور أية مواد مخدرة جديدة بشكل خاص في السوق الأوروبية. (Politique de l'UE en Matière de Drogue, 2024)

أما على الصعيد الدولي، فمن المفترض أن يكون للوكالة دورا حيويا في مجال التعاون الدولي، حتى تتمكن من المشاركة الكاملة في الأنشطة المنظمة في هذا المجال، وتعزيز أطر التعاون مع الدول الغير والهيئات الدولية؛ إذ تتعاون أساسا في هذا المجال مع المجموعة الأفقية المعنية بالمخدرات، وهي المجموعة المسؤولة عن قيادة وتنسيق عمل مجلس الاتحاد

الأوروبي بشأن المخدرات على المستوى الدولي، والتي تتألف من ممثلين عن الدول الأعضاء السبع والعشرين، فضلاً عن المفوضية الأوروبية، واليوروبول.

وينبغي التنويه في هذا السياق، أن الاتحاد الأوروبي يعتبر التعاون مع دول الغير عنصرًا مهمًا في إنجاح استراتيجيته المتعلقة بالمخدرات، ولذا فإنه يقوم بتمويل برامج عدة للتعاون لمكافحة آفة المخدرات وإجراء لقاءات دورية مع عديد من بلدان العالم. علاوة على ذلك، فإنه يشارك في اللقاءات الدولية المتعددة الأطراف، لاسيما من خلال التعاون الاستراتيجي مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكذا مشاركته في مختلف الهيئات السياسية التابعة للأمم المتحدة كلجنة المخدرات على سبيل الاستشهاد.(Kleis, 2022)

3.انشاء صناديق مالية جديدة لمكافحة المخدرات:

من أهم الإصلاحات المؤسساتية التي باشرها الاتحاد الأوروبي مؤخرا بغية مكافحة جرائم المخدرات إنشاء صندوق الأمن الداخلي للفترة 2021-2027 بميزانية إجمالية قدرها 1.93 مليار يورو، والذي يتولى مسؤولية العمل على تحقيق مستوى عال من الأمن في الاتحاد الأوروبي، خاصة من خلال منع ومكافحة المخدرات وجرائم الإرهاب والتطرف والجرائم الخطيرة والمنظمة والجرائم الإلكترونية، ومساعدة وحماية ضحايا الجريمة، والاستعداد للحوادث والمخاطر والأزمات المتعلقة بالأمن والحماية منها وإدارتها بشكل فعال.

بتعبير آخر، يسعى هذا الصندوق إلى تحقيق الأهداف التالية:

– زيادة تبادل المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي، والسلطات المختصة الأخرى والهيئات ذات الصلة به، وكذلك مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية المعنية؛

– تكثيف التعاون عبر الحدود، بما في ذلك العمليات المشتركة، بين أجهزة إنفاذ القانون والسلطات المختصة الأخرى في الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بجرائم المخدرات والإرهاب والجرائم الخطيرة والمنظمة ذات البعد العابر للحدود؛

–دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات مكافحة الجريمة والإرهاب والتطرف والمخدرات، فضلاً عن إدارة الحوادث والمخاطر والأزمات المتعلقة بالأمن، ولا سيما من خلال زيادة التعاون بين السلطات العامة والمجتمع المدني والشركاء من القطاع الخاص في جميع الدول الأعضاء.(Internal Security Fund (2021-2027) , 2025)

إضافة إلى ما سبق، اعتمد الاتحاد الأوروبي برنامج "الاتحاد من أجل الصحة " "EU4Health " وذلك بغية تعزيز قدرات الاستعداد لديه للأزمات الصحية، بما فيها التعامل مع التداعيات الصحية لاستهلاك وتعاطي المواطنين الأوروبيين للمخدرات، وكذا مواجهة التحديات الصحية طويلة الأمد من خلال بناء أنظمة صحية أكثر قوة وأكثر مرونة.

باختصار، يهدف هذا البرنامج المتميز، الذي استحدث بموجب لائحة الاتحاد الأوروبي رقم: 522/2021، لتحقيق جملة من الأهداف المختلفة، يتمثل أهمها فيما يلي:

–تحسين الصحة وتعزيزها؛

–تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض، وخاصة الناتجة عن تعاطي واستهلاكم المخدرات؛

–الوقاية من التهديدات الصحية العابرة للحدود، والتأهب لها، والاستجابة لها؛

-تعزيز المخزون الوطني للمنتجات الأساسية ذات الصلة بالأزمات؛

-إنشاء احتياطي من الكوادر الطبية والرعاية الصحية؛

-تحسين الأنظمة الصحية؛

-تعزيز البيانات الصحية، والأدوات والخدمات الرقمية، والتحول الرقمي للرعاية الصحية. (EU4Health programme 2021-2027 – a vision for a healthier European Union, 2024)

ولقد خصص الاتحاد لهذا البرنامج ميزانية أولية قدرها 5.3 مليار يورو للفترة 2021-2027، ليشكل بذلك دعمًا ماليًا لا مثيل له في مجال الصحة، وليؤكد أن المحافظة على الصحة العامة والوقاية من مخاطر المخدرات أولوية جوهرية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. (EU4Health programme 2021-2027 – a vision for a healthier European Union, 2024)

خاتمة:

كحوصلة لهذه الورقة البحثية، يُمكن القول أن الاتحاد الأوروبي عرف خلال السنوات الأخيرة انتشار متعاظما لظاهرة المخدرات، ومرد ذلك أساسا التقدم التكنولوجي الهائل الذي يشهده في مجال وسائل الاتصالات الإلكترونية، وزياد التعامل مع البيئة الرقمية.

وفي ظل التهديدات المتنامية الناتجة عن انتشار المخدرات، وارتباطها الوثيق بمختلف أشكال الجريمة الدولية العابرة للحدود، توجب على الاتحاد الأوروبي إدخال إصلاحات مؤسساتية عميقة، لتعزيز قدراته في مجال محاربة استهلاك المخدرات وانتشارها بالسوق الأوروبية، وهو ما دفعه إلى استبدال المركز الأوروبي للمخدرات والإدمان إلى وكالة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية، وبسلطات وطنية ودولية واسعة، مقارنة بالمركز الأوروبي للمخدرات والإدمان الذي لم يكن سوى مجرد هيئة للدراسات والتقارير المتعلقة بالمخدرات.

هذا ناهيك عن استحداثه لصناديق مالية جديدة، لتمويل مختلف سياساته الهادفة إلى تعزيز أمنه في مواجهة الجرائم الدولية المنظمة العابرة للحدود ذات الصلة بالمخدرات، وكذا تعزيز أنظمته الصحية الداخلية للوقاية من تداعيات المخدرات على صحة المواطنين الأوروبيين.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة، يُذكر من أهمها ما يلي:

- تعتبر وكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات الهيئة الأساسية الوحيدة المتخصصة في جرائم المخدرات بدول الاتحاد الأوروبي، التي تم توسيع المهام الموكلة لها وتعزيز سلطاتها ودورها في مجال مكافحة المخدرات بموجب اللائحة رقم: 1322/2023؛

- يُشكل استحداث وكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات خطوة حيوية في مجال مكافحة المخدرات، خاصة وأنها شرعت في وضع شبكة أوروبية جديدة لتوفير مختلف المعلومات الطبية والقانونية والمعلومات الخاصة بالسموم والإدمان، والتي دخلت حيز التنفيذ أواخر عام 2024؛

- تقع على وكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات مهمة رئيسة، تتمثل في جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بجميع النواحي الخاصة بظاهرة المخدرات بدول الاتحاد الأوروبي، وتزويده بمعلومات واقعية وقابلة للمقارنة حول المخدرات ومدى انتشارها وكذا تداعياتها المختلفة، من أجل رسم عملية صنع السياسات وتوجيه المبادرات لمكافحة المخدرات؛

- بالرغم من أن الاتحاد الأوروبي يمتلك موقعا رسميا للإحصاء وهو "ستاتيستا" "Statista" السابق الحديث عنه، إلا أن آخر الإحصائيات التي يتضمنها إحصائيات قديمة تعود إلى عام 2019. ولذا، تُعد تقارير المركز الأوروبي للمخدرات والإدمان سابقا ووكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات حاليا التقارير المرجعية الوحيدة، التي تُقدم أرقاما وإحصائيات جديدة تعبر عن الواقع الحالي؛

- رغم الاهتمام المبكر لدول الاتحاد الأوروبي بمكافحة المخدرات، والذي يعود إلى سنوات التسعينات من القرن المنصرم، لا تزال معدلات انتشار هذه الجرائم في تزايد متعاظم بدوله، بل وشهدت سوق المخدرات به استهلاك وتعاطي أنواع جديدة لم تكن مألوفة من قبل. الأمر الذي حتم على الاتحاد تبني إصلاحات عميقة وجوهرية على نظامه المؤسساتي، وهي إصلاحات فتية، لا يمكن الحكم بعد على مدى فعاليتها، فوحدها السنوات القليلة المقبلة من سيكشف عن مدى نجاعتها.

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة، يُذكر ما يلي:

- تعزيز دور وكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات، وذلك بمنحها سلطات ملزمة في هذه المجال، بغية إجبار الدول الأعضاء بالاتحاد على التقيد بقراراتها؛ فبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي حاول منح عديد من السلطات والصلاحيات لوكالته للمخدرات، إلا أنه يُلاحظ عموما أن هذه الصلاحيات وتلك السلطات ذات طابع تقريري؛ إذ لا تتمتع الوكالة في الواقع بأية سلطات ردعية ملزمة اتجاه الأعضاء، وهذا ما من شأنه أن يُقوض من الدور المناط إليها.

- ضرورة تكثيف أطر التعاون الدولي بين هيئات الاتحاد الأوروبي لمكافحة المخدرات ومختلف مؤسسات دول العالم، في مجال الوقاية من جرائم المخدرات ومكافحتها، خاصة وأن هذه الجرائم تعد عابرة للحدود، كما أن مكافحتها تستدعي توحيد الجهود، لما في ذلك من مصلحة مشتركة لجميع أعضاء المجتمع الدولي؛

- ضرورة تمكين وكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات، من سلطات التحقيق والمتابعة الجزائية، وأيضا من سلطات التفتيش والقبض على مرتكبي جرائم المخدرات، فقد أُسندت هذه السلطات جميعها لهيئات الاتحاد الأوروبي الأخرى ذات الاختصاص العام بمختلف الجرائم، في حين كان من الأفضل باعتبارها هيئة الاتحاد الأوروبي الوحيدة المتخصصة في جرائم المخدرات، تمكينها من التمتع بهذه السلطات الحيوية لتحقيق مهامها على أكمل وجه.

قائمة المصادر والمراجع:

a. Journal Officiel de l'Union Européenne :
-Règlement (UE) 2023/1322 Du Parlement Européen Et Du Conseil du 27 Juin 2023 Relatif à L'Agence de l'Union Européenne sur Les Drogues (EUDA)، Journal Officiel de l'Union Européenne، N°: L 166/6, Du : 30/06/2023.
-Stratégie De L'UE En Matière De Drogue 2021-2025, Journal Officiel de l'Union Européenne، N°: L102, du 24/03/2021.
b. Oeuvrages:
-Alain More, Addictologie, Ed. Dunod, Malakoff, France, 2019.
c.Revues Académiques:
- Georges Estievenart, La Stratégie Européenne de Lutte Contre Les Stupéfiants dans Le Contexte Global: Ambitions et Limites, Sécurité Globale, Ed. ESKA, Paris, N° : 13, 2010/3.
- Grégory Lambrette, La stratégie Antidrogue de l'Union Européenne face au Cannabis, VST: Vie Sociale ET Traitements, Ed. Erés, Toulouse, France, N°: 37, 2018/1.
-Henri Bergeron, Les Politiques Européennes de Lutte Contre La Drogue: Européanisation, Convergence ET Processus Sociopolitiques, Sécurité Globale, Ed. ESKA, Paris, 2010, N°: 3 (13).

-Philippe Batel, Des drogues ? Lesquelles et à quels risques ? Après demain, Ed.Ligues Des Droits de L'Homme, Paris, N° :44, 2017/4.

- Pierre-Arnaud Chouvy, Contribution à Une Définition Terminologique de «Drogue», Drogue, Santé ET Société, Université de Montréal, Vol. 21, N°: 1, Août 2023.
d. Sitographie:
-Agence de l'Union européenne sur les drogues (EUDA), Union Européenne, Publié en 2024, Consulté le : 13/04/2025, Disponible sur : https://european-union.europa.eu/institutions-law-budget/institutions-and-bodies/search-all-eu-institutions-and-bodies/european-union-drugs-agency-euda_fr
- Estimation du Chiffre d'Affaires du Marché des Substances Illicites en Europe en 2019, par Type de Drogue (en milliards d'euros), Statista, Publié en 2024, Consulté le : 21/03/2025, Disponible sur :https://fr.statista.com/statistiques/604962/estimation-valeur-revenus-marche-drogue-europe/
-Johannes Kleis, Agence de l'UE pour les questions liées aux drogues: Le Conseil adopte Un Mandat de Négociation en Vue d'un Renforcement du Rôle de L'Agence, Conseil Européen, Publié le: 09 /05/ 2022, Consulté le: 06/04/2025, Disponible sur : https://www.consilium.europa.eu/fr/press/press-releases/2022/06/09/eu-drugs-agency-council-adopts-negotiating-mandate-strengthening-its-role/
- Le marché de La Drogue dans l' UE, Conseil de L'Europe, Publié en 2023, Consulté le: 20/03/2025, Disponible sur: https://www.consilium.europa.eu/fr/infographics/eu-drug-

market/#:~:text=Consommation%20de%20drogue,'hommes%20%E2%80%94%2040%20%25%20de%20femmes
-Politique de l'UE en Matière de Drogue, Conseil Européen, Date de Publication: 07/02/2024, Consulté le: 1**0**/04/2025, Disponible sur: https://www.consilium.europa.eu/fr/policies/eu-drugs-policy/#:~:text=La%20lutte%20contre%20le%20trafic,menaces%20que%20repr%C3%A9sente%20la%20criminalit%C3%A9
- The Drug Situation in Europe Up to 2023 – An Overview and Assessment of Emerging Threats and New Developments, European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction, Publié en 2023,Consulté le: 09/04/2025, Disponible sur: https://www.emcdda.europa.eu/publications/european-drug-report/2023/drug-situation-in-europe-up-to-2023_en